المرصد السوري يرجح ارتفاع حصيلة القتلى نتيجة وجود جرحى في حالات خطرة

سوريا: مقتل 10 مدنيين نازحين في قصف جوي مستمر على إدلب

قصف جوي سابق على إدلب السورية

أحد العاملين يعاين مكان إحدى التفجيرات في سوريا

دمشق – «وكالات»: قتل 10 مدنيين نازحين نحو نصفهم أطفال، في قصف جوي مستمر يستهدف محافظة إدلب في شمال غرب سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس السبت.

وتتعرّض محافظة إدلب ومناطق محاذية لها، حيث يعيش نحو 3 ملايين نسمة، لتصعيد في القصف السوري والروسي منذ أكثر من شهرين، يترافق مع معارك عنيفة تتركز في ريف حماة الشمالي.

وأفاد المرصد السوري أن «الطائرات الحربية لقوات النظام وحليفتها روسيا تواصل استهدافها مناطق في ريف إدلب الجنوبي»، مشيراً إلى أن «القصف الروسي طال بعد منتصف ليل الجمعة السبت تجمعاً للنازحين قرب مدينة خان شيخون».

وأسفرت الضربات، وفق المصدر نفسه، عن مقتل 8 مدنيين بينهم 4 أطفال ممن فروا خلال الأسابيع الماضية من بلدتهم اللطامنة في ريف حماة الشمالي جراء القصف والاشتباكات المستمرة.

وتسبب القصف المستمر صباح الأحد أيضاً بمقتل مدني واحد وزوجته الحامل وإصابة 10آخرين بجروح في بلدة كفربا في شرق إدلب، بحسب مدير المرصد رامي عبد الرحمن الذي أشار إلى أن القتيلين أيضاً من النازحين الذين اجبروا على مغادرة مناطقهم سابقاً في اطار اتفاقات تسوية مع قوات النظام.

وفي بلدة كفربا، شاهد مراسل فرانس برس مسعفين يخرجون جثة رجل من تحت الأنقاض، وقد طال القصف، وفق قوله، أحياء عدة في البلدة وتم نقل الجرحى وبينهم أطفال إلى مستشفيات قريبة.

ورجح المرصد ارتفاع حصيلة القتلى نتيجة وجود جرحى في حالات خطرة.

وتأتي الغارات الجديدة غداة مقتل 13 مدنياً في القصف على المنطقة، وبينهم 3 قتلوا في مدينة إدلب، مركز المحافظة ومعقل هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) ومقر المؤسسات والإدارات المنبثقة عنها.

وهذه المرة الأولى التي تُستهدف فيها المدينة خلال التصعيد الأخير بعدما اقتصر القصف سابقاً على أطرافها.

وتبسط هيئة «تحرير الشام» بزمام الأمور إدارياً وعسكرياً في محافظة إدلب ومحيطها، حيث تتواجد أيضاً فصائل إسلامية ومقاتلة أقل نفوذاً.

ويترافق القصف مع استمرار الاشتباكات بين قوات النظام والفصائل الإسلامية والمقاتلة وعلى رأسها هيئة تحرير الشام في ريف حماة الشمالي، والتي أوقعت منذ نيل الأربعاء أكثر من 120 قتيلاً من الطرفين.

وكانت محافظة إدلب ومحيطها شهدت هدوءاً نسبياً بعد توقيع اتفاق روسي- تركي في سبتمبر 2018، نص على اقامة منطقة منزوعة السلاح بين قوات النظام والفصائل، لم يُستكمل تنفيذه. إلا أن قوات النظام صعّدت منذ فبراير قصفها قبل أن تنضم الطائرات الروسية اليها لاحقاً.

وشهدت محافظة إدلب خلال الأسابيع الأخيرة أشدّ المعارك منذ توقيع الاتفاق.

ومنذ بدء التصعيد نهاية أبريل، قتل أكثر من 590 مدنياً جراء الغارات السورية والروسية، فيما قتل 45 مدنياً في قصف للفصائل المقاتلة والجهادية على مناطق سيطرة قوات النظام القريبة، وفق المرصد السوري.

ودفع التصعيد أيضاً أكثر من 330 ألف شخص الى النزوح من مناطقهم، وفق الأمم المتحدة التي أحصت تعرّض أكثر من 25 مرفقاً طبياً للقصف الجوي منذ نهاية أبريل.

وتعد مدينة إدلب معقل هيئة «تحرير الشام»، ومقر المؤسسات والإدارات المنبثقة عنها.

وقال مصور صحافي، إن القصف استهدف أبنية سكنية بالقرب من ساحة السبع بحرات، أكبر ساحات المدينة. وشاهد مسعفين من الدفاع المدني يعملون على نقل الضحايا.

في ريف حماة الشمالي الغربي، استعادت قوات النظام بدعم روسي بعد منتصف ليل الخميس الجمعة، قرية الحماميات وتلة قريبا، بعد شنها هجمات معاكسة ترافقت مع عمليات قصف جوي وبري كثيفة، وفق المرصد.

وأحصى المرصد منذ ليل الأربعاء مقتل 67 من قوات النظام والمجموعات الموالية لها، مقابل 56 من الفصائل بينهم 39 مقاتلاً مشتدرا في المعارك المستمرة بين الطرفين.

وأدت غارات أطلقتها الفصائل على بلدة كرناز الواقعة تحت سيطرة قوات النظام في ريف حماة الشمالي الغربي، إلى إصابة 6 أطفال على الأقل بجروح وفق المرصد.

وكانت محافظة إدلب ومحيطها شهدت هدوءاً نسبياً بعد توقيع اتفاق روسي- تركي في سبتمبر (أيلول) 2018، نص على إقامة منطقة منزوعة السلاح بين قوات النظام والفصائل، لم يُستكمل تنفيذه. إلا أن قوات النظام صعدت منذ فبراير قصفها قبل أن تنضم الطائرات الروسية إليها لاحقاً.

وشهدت محافظة إدلب خلال الأسابيع الأخيرة أشد المعارك منذ توقيع الاتفاق الروسي-التركي.

ومنذ بدء التصعيد نهاية أبريل (نيسان)، قتل أكثر من 580 مدنياً جراء الغارات السورية والروسية، فيما قتل 45 مدنياً في قصف للفصائل المقاتلة والمتشددة، وفق المرصد السوري.

ودفع التصعيد أكثر من 330 ألف شخص إلى النزوح من مناطقهم، وفق الأمم المتحدة التي أحصت تعرض أكثر من 25 مرفقاً طبياً للقصف الجوي منذ نهاية أبريل (نيسان).

وندد الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس في بيان الخميس، بـ«شدة» الغارات التي «تستهدف مدنيين» وتطال «منشآت طبية وعاملين طبيين» رغم مشاركة إحداثياتها مع أطراف النزاع. وذكر بوجوب «حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنشآت الطبية».

الجزائريون يتظاهرون مجدداً ضد النظام

احتجاجات الجزائر

الجزائر – «وكالات»: تظاهر الجزائريون مجدداً بأعداد كبيرة الجمعة، للأسبوع الـ21 ضد النظام، وذلك بعد ليلة من الاحتفالات العارمة بتأهل المنتخب الجزائري لنصف نهائي كأس أمم أفريقيا لكرة القدم في مصر.

ويحل يوم الجمعة بعدما انقضت في 9 يوليو مدة الـ90 يوما المقررة وفق الدستور للرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح.

وكان الأخير أعلن أنه سيبقى على رأس الدولة حتى انتخاب رئيس جديد للبلاد في موعد لم يحدد بعد وذلك بعد إلغاء الانتخابات التي كانت مقررة في الرابع من يوليو بسبب عدم توافر مرشحين.

وكان قائد أركان الجيش الوطني الجزائري أحمد قايد صالح، أكد مجددا الأربعاء دعم قيادة الجيش للرئيس بن صالح معربا عن الأمل في تنظيم انتخابات رئاسية «في القرب الآجال» ومن خلال «حوار وطني».

وصباح الجمعة تجمع مئات المحتجين كما كل أسبوع، قرب ساحة البريد الكبرى بقلب العاصمة، وسط انتشار أمني كبير.

وغصت شوارع المدينة بالمحتجين بعد الظهر.

كما سجلت تظاهرات كبيرة في وهران ثاني اكبر مدن البلاد وبجاية وتيزي اوزو (شمال) بحسب صحافيين محليين وقسنطينة (شمال شرق) ثالث أكبر مدن البلاد بحسب وسائل إعلام محلية، وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي العاصمة طالب المتظاهرون مجدداً بـ«دولة مدنية وليس عسكرية» متجاهلين تحذير قائد الجيش من ترداد «الشعارات الزائفة» ومعبرين عن عدم الثقة بقايد صالح.

وعلق أحد المارة بالعاصمة على انتشار قوات الأمن بأزيائها الزرقاء قائلاً: «إنها الجزائر الزرقاء»، في إشارة إلى العاصمة الجزائرية المعروفة بـ«الجزائر البيضاء» بسبب بياض مبانيها وسط المدينة المطلة على البحر.

وركنت عربات كثيرة للشرطة على جوانب الطرقات ما قلص المساحة المتاحة لحركة المحتجين.

كما تم صب زيت محركات على سلالم ومقابض مداخل محطات المترو وأعمدة الكهرباء التي اعتاد متظاهرون الوقوف عندها.

وكما حدث في السابق تم صباح الجمعة، توقيف نحو 10 أشخاص بدون مبرر واضح.

وندد نائب رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سعيد صالحي، بانتشار أمني يترجم «رغبة بادية في منع المسيرات السلمية في العاصمة الجزائرية»، مشيرا إلى «نشر عناصر أمن باللباس المدني في كل مكان، تفتيش مارة، توقيف».

وتفرق المحتجون في العاصمة عصر الجمعة، ولم يبلغ عن تسجيل أي حوادث في البلاد.

وقالت الستينية عائشة ساحلي، إنها «مستاءة من حكومة مفروضة على الشعب»، مضيفة أن على السلطة «أن تفهم أننا نرفض انتخابات مع رموز الفساد».

وترفض حركة الاحتجاج أن ينظم كبار المسؤولين في نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وبينهم خصوصا الرئيس بن صالح وقائد الجيش قايد صالح، انتخابات لاختيار خلفه. ويطالبون بتعيين مؤسسات انتقالية قبل اي اقتراع، وهو ما ترفضه السلطات.

وكان الرئيس الانتقالي بن صالح اقترح في بداية يوليو (تموز) تشكيل هيئة حوار بغرض التحضير لانتخابات رئاسية بدون مشاركة السلطات المدنية والعسكرية، لكن عدم وضوح إطار هذه الهيئة أثار شكوك قادة حركة الاحتجاج.

واعتبر عبد الحق وهو سائق سيارة أجرة، أن القادة الجزائريين «يكسبون الوقت من خلال السعي للعثور على وسيلة يمررون بها خيبتهم».

وكان قادة حركة الاحتجاج رفضوا مقترحات «حوار» سابقة تقدمت بها السلطة منددين خصوصا بجدول أعمال مفروض وغير قابل للنقاش، يشمل خصوصا إجراء انتخابات رئاسية.

السيسي يدعم مبادرة «لم الشمل» في ليبيا ويجدد دعمه للجيش الوطني

المسماري: مقتل أعداد كبيرة من المرتزقة في هجوم جوي على غريان

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مستقبلا رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح

عواصم – «وكالات»: أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي موقف بلاده الثابت الذي «لم ولن يتغير تجاه دعم الجيش الليبي في حملته للقضاء على العناصر والتنظيمات الإرهابية واحترام السيادة الليبية والحفاظ على وحدة أراضيها وتعزيز تماسك مؤسساتها الوطنية وحماية مقدرات الشعب الليبي ورفض كافة أشكال التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي».

وعبر الرئيس المصري خلال استقباله رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، أمس السبت، عن تقدير مصر ودعمها لدور المستشار صالح ومجلس النواب باعتباره المصدر الرئيسي للشرعية الفعلية في ليبيا، مشدداً في هذا الصدد على أن إرادة الشعب الليبي هي الإرادة المقدرة التي يجب أن تحترم وتكون مفعّلة ونافذة.

وأبدى ثقته في قدرة الشعب الليبي على التغلب على التحدي الكبير الذي يواجهه والمتمثل في إعادة بناء دولة حديثة قوية تتمكن من إرساء دعائم الأمن والاستقرار في كافة أنحاء ليبيا.

ويأتي ذلك في محاولة لدعم الرئيس السيسي مبادرة «لم الشمل» التي طرحتها مصر باستقبال عدد من النواب الليبيين من أجل التوصل لحل للأزمة في بلادهم.

فيما قال عضو مجلس النواب عن الجنوب محمد آدم لينو، إن اجتماعات القاهرة هي بداية لسلسلة لقاءات واجتماعات تشاورية ستجري في القاهرة خلال الفترة المقبلة.

وأوضح لينو في تصريح صحافي أن القاهرة تقوم بتحركات للتوصل لرؤية لنزع فتيل الأزمة الليبية في ظل الانقسام والتشظي الذي يعصف بليبيا.

ونوّه إلى أن الشعب الليبي بحاجة للّم الشمل والدفع بالحل السياسي وتوحيد المؤسسات السيادية في البلاد، موضحاً أن الهدف من اجتماعات القاهرة هو الوصول لنقطة توافقية ولم الشمل بين الليبيين.

كما أشار إلى أهمية توحيد مجلس النواب كونه الجسم التشريعي المنتخب في البلاد، معتبراً أن الانقسام في صفوف مجلس النواب خلق حالة من عدم الاستقرار في البلاد.

من ناحية أخرى أعلن الجيش الوطني الليبي التابع لمجلس النواب المنتخب شن هجمات جوية على مدينة غريان جنوب غرب العاصمة طرابلس.

جاء ذلك في بيان نشره المركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة التابع للجيش على صفحته على موقع «فيسبوك» اليوم الجمعة.

وقال البيان: «من بين الضربات الدقيقة للقوات الجوية الليلة البارحة استهداف مايعرف بمعسكر ابو معاذ بغريان ويتمركز به عدد من المرتزقة التشادية الذين احضرهم الميليشياوي مهرب الوقود اسامة الجويلي وادت الى قتل عدد كبير منهم جاري الان دفنهم في مقبرة جماعية بحسب مصدرنا».

يشار إلى أن قوات حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليا استولت على غريان من جيش شرق ليبيا الشهر الماضي.

ويأتي ذلك في اطار القتال الدائر منذ الرابع من شهر إبريل الماضي بين جيش شرق ليبيا، الذي يسعى إلى السيطرة على طرابلس ،مقر حكومة الوفاق ، وقوات الأخيرة في محيط العاصمة.

وكان المتحدث باسم الجيش الليبي الوطني، اللواء أحمد المسماري، إن القيادة السياسية والجيش سيطلقان مرحلة جديدة من عملية تحرير طرابلس.

مصر تطلب من الاتحاد الأوروبي توفير «معدات أمن الحدود»

القاهرة – «وكالات»: طلبت الحكومة المصرية من الاتحاد الأوروبي توفير المعدات اللازمة لتعزيز إدارة الحدود، فضلاً عن دعم التعاون بين السلطات المصرية والوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل منع الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

جاء ذلك خلال إطلاق وزير الخارجية المصري سامح شكري، وديميتريس أفراموبولس مفوض الاتحاد الأوروبي للهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة الجولة الثانية من الحوار حول الهجرة بين مصر والاتحاد الأوروبي، حيث تم تناول سُبل تعزيز التعاون مع الوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي.

وتم تدشين الجولة الأولى من الحوار بين مصر والاتحاد الأوروبي حول الهجرة في ديسمبر 2017، انطلاقا من المصلحة المشتركة التي تجمع الجانبين.

ويأتي عقد الحوار بين مصر والاتحاد الأوروبي حول الهجرة في إطار تنفيذ أولويات المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي للأعوام 2017-2020.

وعكس الحوار المصلحة والفائدة المشتركة لدى مصر والاتحاد الأوروبي في تبادل الرؤى حول موضوعات الهجرة والعمل عن كثب على المجالات ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالهجرة مع تناول التحديات المشتركة سوياً من منظور متوازن وشامل يراعي أولويات الطرفين، إلى جانب بحث الأسباب الجذرية للهجرة، والتي تشمل الأبعاد التنموية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.